كلمة رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور جوزف طربيه

في المؤتمر الصحافي

حول

توقيع بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان وصندوق تعاضد القضاة

بيروت في 31 آب 2010

معالي وزير العدل البروفسور إبراهيم نجار،

حضرة رئيس مجلس القضاء الأعلى،الرئيس الأول الدكتور غالب غانم،

حضرة رئيس صندوق تعاضد القضاة، الرئيس عبد اللطيف الحسيني،

السادة رؤساء الهيئات القضائية والسادة القضاة،

الزملاء المصرفيّين الكرام،

أيُّها السيّدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام ،

يسرّنا أن نرحِّب بكم جميعاً في مقرّ جمعية مصارف لبنان شاكرين لكم تلبية دعوتنا الى هذه المناسبة التي تحمل بشرى سارَّة لأعضاء سلك القضاء الكريم ، من خلال التوقيع على بروتوكول تعاون للتسليف السكني الخاص بالقضاة.

إن هذا البروتوكول الذي يعقب زمنياً التوقيع على بروتوكول التسليف الزراعي مع وزارة الزراعة في الأسبوع الماضي ، يندرج في سياق التأكيد المتجدِّد على اضطلاع القطاع المصرفي اللبناني بمسؤوليته المدنية والوطنية، الى جانب مسؤولياته المهنية، وذلك عبر توفير كل مقوِّمات الدعم الممكنة لقطاعات وفئات متنوعة من المجتمع اللبناني، بدءًا بالشرائح الاجتماعية الأقل يُسراً والأكثر احتياجاً للتمويل ، ومروراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض شركة " كفالات " ، وصولاً الى تمويل المشاريع الإنمائية والاستثمارية الكبرى، ولا سيَّما في مجالات البنى التحتية والقطاعات الانتاجية والخدماتية.

واليوم، يأتي التوقيع على بروتوكول التسليف السكني الخاص بالسلك القضائي ليُثبت مرةً أخرى، حرص جمعيتنا والأسرة المصرفية جمعاء على تحسين أوضاع القضاة وتعزيزالقضاء في آن. فالقضاة شريحة اجتماعية راقية ومميَّزة يكنُّ لها اللبنانيون كل التقدير والاحترام ويعوِّلون عليها لبناء دولة عادلة وقادرة، تسودها سلطة القانون، وتُحترم فيها حقوق الإنسان والمواطن وفق أحكام الدستور والقوانين والأنظمة المرعية. ومن البديهي أن تأمين ظروف العيش الكريم واللائق للقاضي واجب على المجتمع والدولة، وشرط أوَّلي لمساعدة القاضي على أداء واجبه المهني على الوجه الأفضل.

أما السلطة القضائية، فهي ركن أساسي من أركان الدولة العصرية التي ينشدها اللبنانيون جميعاً، وعليها تترتَّب مسؤولية جسيمة، ليس فقط في إحقاق الحق وإقامة العدل بين الناس، إنما أيضاً في توفير أحد الشروط الضرورية لتسهيل وإنجاح نشاطات مجتمع الأعمال ولنمو الإستثمارات المحليّة وتدفّق الإستثمارات العربية والأجنبية الى البلاد، وهي استثمارات من شأنها توليد فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الإقتصادي والاجتماعي على نحو يسهم في رفع المستوى المعيشي للمواطنين اللبنانيّين. وعليه، فإن تحسين أوضاع القضاة الإجتماعية شرط لازم لاستقرار السلك القضائي ولتعزيز مكانة السلطة القضائية واستقلاليتها .

بناء على ما تقدَّم ، يطيب لنا أن نقوم اليوم بالتوقيع على بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان وصندوق تعاضد القضاة ممثَّلاً برئيسه الأستاذ عبد اللطيف الحسيني ، وينصّ على منح أعضاء السلك القضائي الكريم قروضاً مصرفية سكنية بالليرة اللبنانية ، بكفالة الصندوق المذكور وبفائدة مخفَّضة لا تتعدّى 1.628%. وقد أمكن تأمين هذه الشروط الميسّرة بفضل موافقة المصرف المركزي على تنزيل المبالغ الموظَّفة من قبل المصارف وفق أحكام هذا البروتوكول من موجب الإحتياطي الإلزامي. ومن الطبيعي أن هذا البوتوكول يندرج ايضاً في إطار مساهمة جمعيتنا في إنجاح توجّه مصرف لبنان الى تعزيز التعامل بالليرة اللبنانية كعملة إدِّخار وتسليف للتخفيف من دولرة الاقتصاد اللبناني .

ونحن نأمل أن يسهم هذا البروتوكول في تخفيف الأعباء الإجتماعية عن كاهل القضاة وأن يساعد السلك القضائي على تحقيق المزيد من الانتاجية عبر الإسراع في بتّ ألوف القضايا العالقة لدى المحاكم. كما نودّ التأكيد على أن هذا البروتوكول ليس مبادرة التعاون الأولى بين جمعيتنا والسلطة القضائية ، ولن يكون المبادرة الأخيرة. ذاك أننا مزمعون على الشروع في التباحث مع مجلس القضاء الأعلى و معهد القضاء ، في مشروع إقامة برنامج تدريبي خاص بالقضاة العاملين في الحقلين المالي والاقتصادي ، نظراً للحاجة الوطنية الماسَّة على هذا الصعيد ،

ولضرورة مواكبة التطورات الحديثة في التشريعات المالية والمصرفية التي ترعى عمل هذا القطاع الحيوي في لبنان.

وإننا إذ نشكر معالي وزير العدل على تشريفنا بحضوره حفل التوقيع، نتوجه بالشكر أيضاً الى رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور غالب غانم غلى مبادرته ومواكبته ودعمه لإقرار بروتوكول التسليف السكني للقضاة، وكما نكرر ترحيبنا بحضور رؤساء الهيئات القضائية حفل التوقيع هذا، ولا يسعنا إلا أن نعرب في الوقت ذاته عن تقديرنا وامتناننا للرئيس الحسيني ولجميع الذين قاموا من قبل صندوق تعاضد القضاء ، ولجنة الشروط المصرفية لدى الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان بتخصيص الجهد والوقت لوضع الصيغة النهائية والملائمة للبروتوكول المذكور.

وشكـــراً لكـــم.

رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور جوزف طربيه